

Distr.: General  
21 April 2008  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

## موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط

الهائى ٢٠٠٨

موجز

وفقاً لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهائى ٢٠٠٨، يُتوقع للاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهائى، بعد أن تمتعت بأسرع معدّل نموّ لها طوال عشرة أعوام، أن تشهد في عام ٢٠٠٨ هدوءاً في سرعة نموّها ليبلغ معدّل النمو ٧,٧ في المائة، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً عن المعدل البالغ ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وينبع التحدي الرئيسي الذي يعترض بلوغ الآفاق الاقتصادية في الأجل القصير من أزمة الائتمانات دون الممتازة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تظهر أبعادها بعد، وآثار تلك الأزمة على الاقتصاد العالمي. وتؤكد الدراسة على أنه بفضل ما تتمتع به منطقة آسيا والمحيط الهائى على صعيد الاقتصاد الكلي من مقومات أساسية متينة بذلت في سبيل إرسائها وتعزيز جهود مضمّنة، كانت بلدان المنطقة مهيأة لاستيعاب تلك الصدمات الخارجية والتكيف معها.

\* E/2008/100

160508 150508 08-31362 (A)



ورغم الأداء الاقتصادي الجيد وما تبذله الحكومات من جهود لتهيئة الظروف لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، تشهد المنطقة عددا من المشاكل الناشئة. فما زال هناك ما يربو على ٦٠٠ مليون من فقراء العالم، أو نحو ثلثي مجموع الفقراء على الصعيد العالمي، يعيشون في آسيا، وفي المناطق الريفية بشكل رئيسي. وثمة إحصائيات أخرى تشير الدهشة بنفس القدر. فما زال هناك زهاء ٩٧ مليوناً من الأطفال ناقصي الوزن، وبموت ٤ ملايين من الأطفال قبل أن يبلغوا عامهم الخامس. ولئن كانت المنطقة مهيأة جيداً لاجتياز الاضطراب الحالي في الاقتصاد العالمي، فإن صدمات اقتصادية أصغر قد تؤثر بشدة على اضعف فئات السكان. ويعد الأثر الطويل الأجل لهذه الصدمات، وتحديدًا فيما يتصل بالفقر والبطالة وعدم المساواة، مبعث قلق بالغ ويطلق الدعوة من جديد لتقاسم الرخاء وثمار النمو المرتفع ولجعل السياسات الاجتماعية - الاقتصادية السليمة على رأس قائمة أولويات المنطقة.

ومن هذا المنطلق، تلقى دراسة عام ٢٠٠٨ نظرة أعمق على الزراعة باعتبارها عاملاً حاسماً في أنشطة الحد من الفقر والتنمية الريفية. وما برح القطاع الزراعي الذي ما زال يوفر فرص العمل لـ ٦٠ في المائة من اليد العاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويضم غالبية الفقراء موضع إهمال وتقوضت قدرته على الحد من الفقر وتقليص اللامساواة. ويجب التصدي بشكل مباشر للقضايا الإنمائية الطويلة الأجل التي تواجه الزراعة. وتخلص الدراسة إلى أن زيادة الإنتاجية الزراعية في المنطقة يمكن أن تحدث أثراً عميقاً في مجال الحد من الفقر، وتقتترح استراتيجية ثنائية المسار لكفالة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للزراعة.

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

٤	١.....	مقدمة	أولا -
٤	١٩-٢.....	ولكنه سيظل قويا	ثانيا -
٩	١٠-٦.....	مزيد من عدم اليقين بشأن التضخم	ألف -
١١	١٢-١١.....	التضخم في أسعار الأغذية: التحدي الكبير الآخر	باء -
١٢	١٦-١٣.....	استمرار ارتفاع قيمة العملات	جيم -
١٣	١٩-١٧.....	تراكم الاحتياطيات من العملات - ولكن ما هو الثمن؟	دال -
١٥	٢٦-٢٠.....	مخاطر الجوانب السلبية على توقعات عام ٢٠٠٨: اجتياز أزمة القروض العقارية	ثالثا -
١٦	٢٤.....	منطقة آسيا والمحيط الهادئ مستعدة جيدا لاجتياز الاضطراب العالمي	ألف -
١٧	٢٦-٢٥.....	ضرورة بناء دفاعات الآن ضد الآثار الجانبية للقروض العقارية	باء -
١٨	٣٩-٢٧.....	التحدي الطويل المدى الذي تواجهه المنطقة: التصدي لإهمال الزراعة	رابعا -
١٩	٣٢-٢٩.....	الزراعة: محرك قوي للحد من الفقر وإقرار المساواة الاجتماعية	ألف -
٢٠	٣٦-٣٣.....	تحرير التجارة الزراعية وأثره على المزارعين الفقراء	باء -
		قطاع زراعي تتوفر له المقدمات الأساسية اجتماعيا واقتصاديا: نهج	جيم -
٢١	٣٩-٣٧.....	ذو شقين	

## أولا - مقدمة

١ - تتناول دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٨ أهم الآفاق والتحديات التي تلوح للمنطقة في الأجلين القصير والمتوسّط في مجال الاقتصاد الكليّ وبعض المجالات الاجتماعية المختارة، لا سيما من منظور التخفيف من معاناة البشر إلى أدنى حد ممكن، سواء أكانت هذه المعاناة ناتجة عن عسر اقتصادي أو اضطراب اجتماعي. كما تبحث الدراسة القضايا الحرجة المتعلقة بالتنمية في الأجل الطويل والتي تمسّ جميع البلدان النامية في المنطقة. وفي هذا السياق، تلقي دراسة عام ٢٠٠٨ نظرة أعمق على الزراعة باعتبارها عاملا حاسما في جهود الحد من الفقر والتنمية الريفية. ويؤكد هذا المنشور على ضرورة التصدي بشكل مباشر لمسألة إهمال الزراعة، ذلك المجال الذي ما زال يوفر فرص العمل لـ ٦٠ في المائة من اليد العاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويضمّ غالبية الفقراء، ويبرهن المنشور على أن المنطقة يمكنها زيادة الإنتاجية الزراعية إحداث ثغرة كبيرة في جدار الفقر. وتقتصر الدراسة استراتيجية ثنائية المسار لكفالة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للنشاط الزراعي وتسهيل التحوّل من القطاع الزراعي بإكساب الفقراء مهارات أخرى.

## ثانيا - ستهدأ سرعة النمو في عام ٢٠٠٨ ولكنه سيظل قويا

٢ - يُتوقع للاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بعد أن تمتعت بأسرع معدل نمو لها خلال عشرة أعوام، أن تشهد هدوءا في نموها الذي سيبلغ معدله ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا عن معدل النمو البالغ ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ (انظر الجدول والشكل الأول). ويُتوقع للاقتصادات المتقدمة النمو في المنطقة أن تنمو بمعدل ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، بانخفاض نسبته ٢ في المائة عما كانت عليه. وهذا الانخفاض في الأداء ناتج عن تباطؤ نمو اقتصاد الولايات المتحدة بسبب انحسار ظاهرة فقاعة سوق الإسكان وبسبب أزمة الائتمان المحدقة بالولايات المتحدة وأوروبا حاليا، وارتفاع أسعار عملات بلدان آسيا والمحيط الهادئ مقابل دولار الولايات المتحدة. أما عن اقتصادي الصين والهند، وهما بمثابة محركي النمو الإقليمي، فيتوقع أن يحققا توسعا سريعا في عام ٢٠٠٨، مما سيعطي دفعة لسائر المنطقة. ويتوقع للبلدان المصدرة للسلع الأساسية والطاقة، وخاصة الاتحاد الروسي، أن تساهم في تعزيز قوة المنطقة.

٣ - وقد تتأثر الصادرات سلبا بتباطؤ النمو في البلدان الصناعية، إلا أنه من شأن قوة الطلب المحلي المدفوع بالاستهلاك في البلدان السريعة النمو وممارسات الاستيعاب الضريبي أن تخفف الصدمة. وفي بلدان الاقتصادات المعتمدة على التصدير في شرق وجنوب شرق



التضخم <sup>(د)</sup>			النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي			
٢٠٠٨ (ج)	٢٠٠٧ (ب)	٢٠٠٦	٢٠٠٨ (ج)	٢٠٠٧ (ب)	٢٠٠٦	
٨,٠	٩,٠	٩,٧	٦,٥	٨,١	٦,٧	الاتحاد الروسي
١٠,٠	٢١,٥	١١,٩	٦,٥	٧,٨	٧,٠	طاجيكستان
٩,٠	٦,٥	٨,٢	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	تركمستان
٩,٨	١٢,٢	١٤,٢	٧,٠	٩,٠	٧,٣	أوزبكستان
٣,١	٢,٨	٢,٨	٤,٨	٢,٧	٣,١	<b>اقتصادات جزر المحيط الهادئ</b>
٢,٠	٢,٨	٣,٤	٣,٥	٢,٥	٠,٨	جزر كوك
٣,٠	٤,١	٢,٥	٢,٢	-٣,٩	٣,٦	فيجي
٢,٩	١,٨	٢,٣	٦,٦	٦,٢	٢,٦	بابوا غينيا الجديدة
٤,١	٤,٤	٣,٣	٣,٥	٣,٠	١,٨	ساموا
٧,٣	٦,٣	٨,١	٤,٢	٥,٤	٦,١	جزر سليمان
٥,٠	٥,٩	٧,٠	٠,٨	-٣,٥	١,٣	تونغا
٢,٥	٢,٥	٢,٦	٤,٦	٤,٧	٥,٥	فانواتو
٧,٠	٧,٩	٨,٣	٧,٤	٧,٤	٨,٠	<b>جنوب وجنوب غرب آسيا<sup>(هـ)</sup></b>
٦,٥	٧,٢	٧,٢	٦,٥	٦,٥	٦,٧	بنغلاديش
٥,٠	٥,٥	٦,٧	٩,٠	٩,٠	٩,٦	الهند
١٦,٠	١٧,٠	١٣,٦	٥,٠	٥,٨	٦,٢	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٦,٠	٦,٤	٨,٠	٤,٠	٢,٥	٢,٨	نيبال
٧,٥	٧,٨	٧,٩	٦,٥	٧,٠	٦,٦	باكستان
١٠,٠	١٥,٨	١٠,٠	٧,٠	٦,٧	٧,٧	سري لانكا
٦,٨	٨,٦	٩,٦	٥,٥	٥,٠	٦,١	تركيا
٤,٤	٣,٧	٦,٧	٥,٨	٦,٢	٦,٠	<b>جنوب شرق آسيا</b>
٣,٠	٣,٠	٤,٧	٧,٠	٨,٥	١٠,٨	كمبوديا
٦,٤	٦,٣	١٣,١	٦,٢	٦,٢	٥,٥	إندونيسيا
٥,٠	٤,٠	٦,٨	٨,١	٧,٤	٨,٣	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٨	٢,٠	٣,٦	٥,٨	٥,٧	٥,٩	ماليزيا
٣,٥	٢,٧	٦,٢	٦,٧	٧,٠	٥,٤	الفلبين
٣,٠	١,٨	١,٠	٤,٩	٧,٥	٧,٩	سنغافورة
٣,٣	٢,٣	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٥,١	تايلند

التضخم <sup>(د)</sup>	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		
	٢٠٠٦	٢٠٠٧ (ب)	٢٠٠٨ (ج)
٧,٧	٧,٩	٧,٧	٨,٢
٠,٦	٠,٢	٠,٦	١,٦
٣,١	٢,٤	٣,٥	٣,٢
٠,٤	٠,٠	٠,٣	١,٤
٢,٦	٢,٤	٣,٤	٢,٣

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى مصادر وطنية؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، قرص مدمج (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٧، *Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries 2007* (مانبلا، ٢٠٠٧)؛ واللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة، البيانات المتاحة على الموقع <http://www.cisstat.com>، وأُنِيحت للاطلاع في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ وتقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(أ) تغيرات في مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية.

(ب) رقم تقديري.

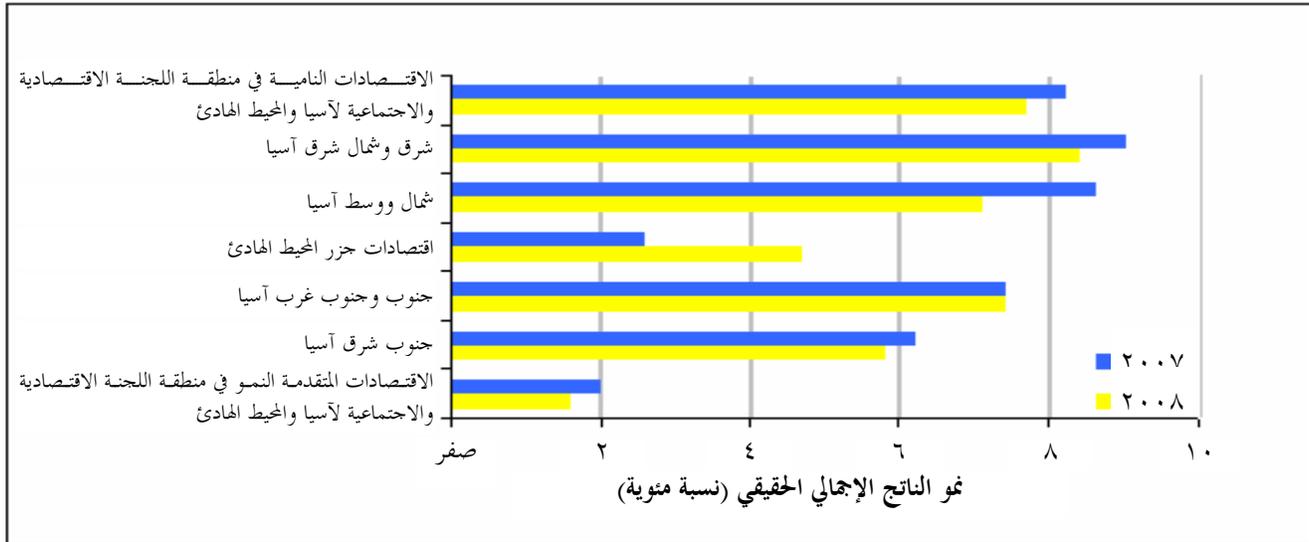
(ج) رقم متوقع.

(د) استنادا إلى بيانات تتعلق بـ ٣٨ اقتصادا (ناميا) تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (بما في ذلك جمهوريات آسيا الوسطى)؛ واستخدمت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٤ (بأسعار سنة ٢٠٠٠) كعامل ترجيح من أجل حساب معدلات النمو الإقليمية ودون الإقليمية.

(هـ) السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ هي سنة ٢٠٠٥ بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية والهند، وسنة ٢٠٠٦ بالنسبة لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

## الشكل الأول

معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٧-٢٠٠٨



المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى مصادر وطنية؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، قرص مدمج (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٧، *Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries 2007* (مانيليا، ٢٠٠٧)؛ واللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة، البيانات المتاحة على الموقع <http://www.cisstat.com>، وأتيحت للاطلاع في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ وتقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملاحظة: الأرقام الخاصة بعام ٢٠٠٧ هي تقديرات، أما أرقام عام ٢٠٠٨ فهي توقعات. وهناك ١٣٨ اقتصادا ناميا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتستند الحسابات إلى المتوسط المرجح لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق وبدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ (أسعار ٢٠٠٠).

٥ - وتم هذه المنطقة بمرحلة من عدم التيقن الشديد، فأبعد أزمات القروض العقارية غير المضمونة في الولايات المتحدة لا تزال تتكشف، ولا يمكن استبعاد حدوث تباطؤ كبير في اقتصاد ذلك البلد إلى جانب اضطرابات إضافية في الأسواق المالية. وفي عام ٢٠٠٧، شعرت اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بآثار الاضطراب المالي العالمي، وتجدد ذلك إلى حد كبير في التقلبات المتزايدة في أسواق الأسهم المحلية والزيادة الملحوظة للعائد على ديونها الخارجية، ولو أن أيًا من التأثيرين لم يستمر لفترة طويلة. وتعزى المرونة التي تتمتع بها المنطقة بصورة رئيسية إلى القاعدة السليمة لاقتصادها الكلي، فهي التي مكنت بلدان المنطقة من اعتماد سياسات نقدية ومالية داعمة على الرغم من الانخفاض الكبير في نمو الصادرات، وتقلبات الأسواق المالية والضغوط التضخمية التي جاءت نتيجة لارتفاع أسعار النفط. كما عزز هذه المرونة وجود احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية لديها.

## ألف - مزيد من التيقن بشأن التضخم

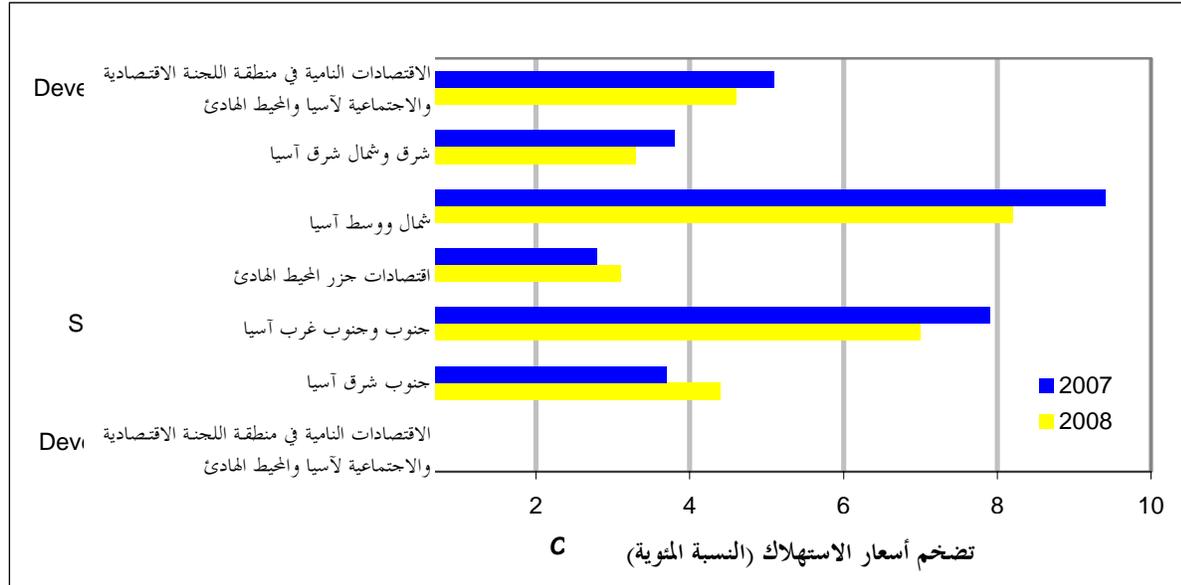
٦ - ارتفع معدل التضخم في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى ٥,١ في المائة عام ٢٠٠٧، بعد أن كان ٤,٤ في المائة عام ٢٠٠٦. وقد خفف ارتفاع قيمة العملة في معظم اقتصادات المنطقة من أثر ارتفاع أسعار النفط والأغذية. وباستثناء شرق وشمال شرق آسيا، انخفض معدل التضخم في جميع المناطق دون الإقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٧ عن معدله في عام ٢٠٠٦، وتباينت السياسات المالية وفقا لذلك. ففي حين شددت الصين والهند وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية سياساتها النقدية في عام ٢٠٠٧، حافظت ماليزيا على أسعار الفائدة دون تغيير. وفي المقابل، خفضت إندونيسيا والفلبين وتايلند أسعار الفائدة لديها.

٧ - ومن المتوقع أن تبلغ نسبة التضخم في بلدان الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، حيث يخفف ارتفاع قيمة العملة من آثار ارتفاع أسعار النفط والأغذية (انظر الشكل الثاني). ويتوقع أن يرتفع معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ في منطقة جنوب شرق آسيا وجمهورية كوريا بينما يبقى معتدلا في الصين والهند والاتحاد الروسي وهونج كونج. ومن المتوقع أن تواصل الهند والصين اتباع سياسات نقدية محافظة حيث يواصل هذان البلدان إدارة المخاطر الناتجة عن فورة الاقتصاد فيهما.

## الشكل الثاني

التضخم في المناطق دون الإقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،

٢٠٠٧-٢٠٠٨



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملاحظة: الأرقام الخاصة بعام ٢٠٠٧ هي تقديرات، أما أرقام عام ٢٠٠٨ فهي توقعات. وتشير معدلات التضخم إلى التغييرات في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. وهناك ٣٨ اقتصادا ناميا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتستند الحسابات إلى المتوسط المرجح لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق وبدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ (أسعار عام ٢٠٠٠).

٨ - وتواجه السلطات النقدية معضلة في عام ٢٠٠٨. فقد تحتاج لاتباع سياسات تقييدية لمواجهة الضغوط التضخمية، في حين أنها قد تحتاج أيضا إلى اتباع سياسات متساهلة من أجل ضبط التباطؤ الكبير في النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وسيكون بمقدور البلدان التي تتبع سياسات نقدية موثوقة وتوقعات معدلات تضخم منخفضة من الإفلات من التضخم في عام ٢٠٠٨.

٩ - ويتعلق التحدي الرئيسي بمعرفة إلى أي حد سيستمر الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط والأغذية عام ٢٠٠٧ خلال عام ٢٠٠٨ وبعده. فقد تراوح سعر برميل نفط برنت الخام عند ٧٠ دولارا خلال معظم عام ٢٠٠٧، واقترب سعره من حد الـ ١٠٠ دولار في تشرين الثاني/نوفمبر، وبلغ ذلك الحد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد كان لعالمي ضعف

الدولار الأمريكي والتوترات السياسية الجغرافية بالقرب من مناطق إنتاج النفط الرئيسية أثر يفوق أثر زيادة الطلب في تحديد اتجاهات الأسعار.

١٠ - وقد يخف الضغط على أسعار النفط مع تباطؤ الاقتصادات الصناعية بقيادة الولايات المتحدة. وتعكس الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط المضاربات أيضا. وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن حجم الإمدادات قد يتزايد وخصوصا أن الأنواع الجديدة من الوقود الأحفوري باتت ناجعة، والاستثمارات في المناطق النائية والمياه الأعمق مربحة، كما يجري تطوير مشاريع الرمال الزيتية والخام الثقيل والتحول من الفحم إلى النفط.

## باء - التضخم في أسعار الأغذية: التحدي الكبير الآخر

١١ - ستبقى أسعار الأغذية مرتفعة على الأغلب. ويعزى جزئيا الارتفاع السريع لأسعار الأغذية في عام ٢٠٠٧ إلى حالة الجفاف في أستراليا، والفيضانات في الصين والطقس الجاف في أوروبا. وإضافة لذلك، أدى استخدام الحبوب والبذور الزيتية، وهي المواد الغذائية الرئيسية المستخدمة في إنتاج الوقود الأحياي، إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الزراعية في عام ٢٠٠٧، حيث بيعت بأعلى أسعارها على مدى ٣٠ عاما تقريبا. وبلغ سعر برميل النفط ١٠٠ دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ وقفزت أسعار فول الصويا إلى أعلى مستوى وصلت إليه خلال ٣٤ عاما؛ واقتربت أسعار الذرة من أعلى مستوى لها خلال ١١ عاما؛ وبالكاد تراجع أسعار القمح عن أعلى مستوى وصلت له على الإطلاق؛ وارتفعت أسعار بذور اللفت إلى مستويات قياسية؛ وحققت العقود الآجلة لزيت النخيل رقما قياسيا تاريخيا. وبما أنه لا يبدو بالإمكان إيقاف التوجه الحالي نحو استخدام أنواع الوقود الأحياي، فإن على المنطقة أن تنتهي لارتفاع أكبر في أسعار الأغذية. ومع أن تطوير أنواع الوقود الأحياي قد يخفف من فقر مزارعي الأرياف، فإنهم لم يلمسوا حتى الآن أي فوائد نظرا لعدم امتلاكهم في الوقت الحالي للوسائل اللازمة لتوسيع رقعة أراضيهم والتأقلم مع المحاصيل الجديدة. ويتعين على الحكومات النظر بعناية في أثر إنتاج الوقود الأحياي على الفقراء.

١٢ - ويمثل ارتفاع أسعار الأغذية بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة مصدر قلق من ناحية التضخم أكبر من ارتفاع أسعار النفط، حيث أن الأغذية تستأثر بحصة من إنفاق المستهلك أكبر بكثير من حصة النفط. ففي الفلبين، على سبيل المثال، تمثل الأغذية ٥٠ في المائة من الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، في حين لا تتجاوز الطاقة ٧ في المائة منه؛ وفي الهند، تمثل الأغذية ٤٦ في المائة من الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك؛ وفي إندونيسيا ٤٢ في المائة؛ وفي الصين ٣٣ في المائة. وبما أن ارتفاع أسعار الأغذية يؤثر بدرجة كبيرة على الأسر المعيشية

ذات الدخل المنخفض، فقد يتعين على الحكومات النظر في تقديم إعانات للفقراء على شكل قسائم معونة غذائية أو مبالغ نقدية.

### جيم - استمرار ارتفاع قيمة العملات

١٣ - ارتفعت قيمة عملات بلدان المنطقة بصورة كبيرة على مدى السنتين الماضيتين مدفوعة بالسيولة العالمية الهائلة. فمنذ عام ٢٠٠٦ ارتفعت جميع العملات الرئيسية في المنطقة مقابل الدولار. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٨ نظرا لاختلالات التوازن الكبيرة التي تعاني منها الولايات المتحدة مقابل بقية العالم فضلا عن الاضطراب في الأسواق المالية العالمية. وبين عام ٢٠٠٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ارتفعت قيمة عملة جمهورية كوريا، الون، بنسبة ٧,٣ في المائة مقابل الدولار، وارتفع الباهت التايلندي حوالي ١٧ في المائة خلال الفترة نفسها. ولكن قيمة العملات لم ترتفع مقابل الدولار فقط، بل ارتفع العديد منها مقابل الين الياباني أيضا. ويعتبر ارتفاع قيمة العملات مقابل اليوان الصيني مهما بصورة خاصة حيث تتنافس الصين مع اقتصادات أخرى في المنطقة على أسواق البلدان الأخرى.

١٤ - وقد حمى الارتفاع المستمر لقيمة العملات اقتصادات المنطقة من ارتفاع أسعار النفط والأغذية، ولكنه أضر بالقدرة التنافسية لصادراتها. وأظهرت حركة معدلات أسعار الصرف الحقيقية السارية، وهي أفضل مؤشر يقيس القدرة التنافسية، أن جميع الاقتصادات الكبيرة، باستثناء إندونيسيا وجمهورية كوريا، قد شهدت منذ عام ٢٠٠٦ ارتفاعا في قيمة عملاتها (انظر الشكل الثالث)، يتراوح بين ٢,٤ في المائة في سنغافورة و ٢٠ في المائة في الفلبين. وبذلك لا تكون بلدان المنطقة قد خسرت القدرة التنافسية لصادراتها باتجاه الولايات المتحدة فحسب بل وباتجاه الشركاء التجاريين الآخرين أيضا.

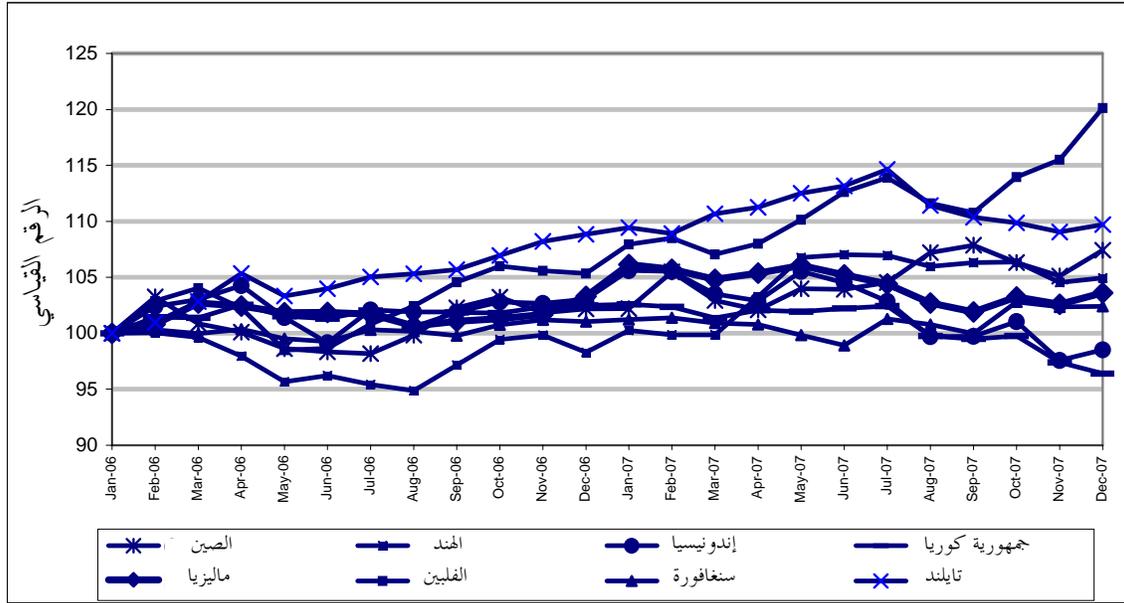
١٥ - وفي البلدان التي شهدت أعلى مستوى من ارتفاع قيمة العملة من حيث أسعار الصرف الحقيقية السارية منذ عام ٢٠٠٦، ولا سيما تايلند والفلبين، ظهر أثر ذلك على إيراداتها من الصادرات. فقد انخفض نمو الصادرات التايلندية مقومة بالدولار في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ (١١,٦ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة) بعد أن ارتفع في الربع الثالث (١١,٦ في المائة). وصار نمو الصادرات في الفلبين سلبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (٢ في المائة من سنة لأخرى)، بعد أن ارتفع ١٠,٥ في المائة الشهر السابق.

١٦ - وكان أثر ارتفاع قيمة العملات أكبر ما يكون في قطاع الصناعة التحويلية القائمة على كثافة ضعيفة للعنصر التكنولوجي وفي القطاعات الأخرى ذات معدلات الاستيراد المنخفضة، مثل الزراعة والسلع الأساسية. ففي تايلند، لم تشهد الإيرادات المتأتية من

الصادرات بالعملة المحلية بالنسبة للملابس والمجوهرات والأثاث والمطاط أي زيادة منذ عام ٢٠٠٦. وفي الفلبين، كانت المنسوجات والأثاث والموز والأناناس هي الأكثر تضررا.

الشكل الثالث

المعدلات الحقيقية السارية لبعض اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧<sup>(أ)</sup>



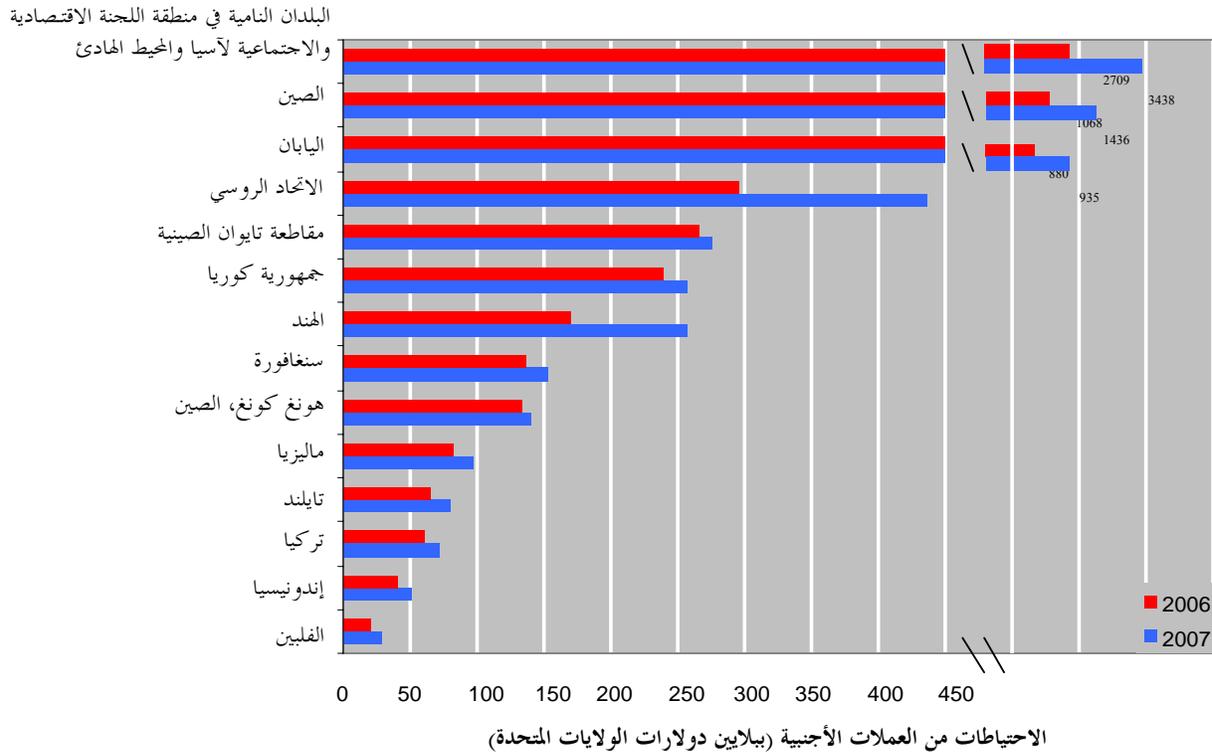
المصدر: استنادا إلى بيانات مباشرة أخذت من قاعدة بيانات مصرف التسويات الدولية (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).  
(أ) كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ = ١٠٠

## دال - تراكم الاحتياطيات من العملات - ولكن ما هو الثمن؟

١٧ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ازداد حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية المتراكمة لدى اقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى ٣,٤ تريليون دولار، بعد أن كان ٢,٧ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل الرابع). ومع أن سبب تراكم هذه الاحتياطيات كان يعزى جزئيا لاتقاء الأزمات المالية، فإن هذه الزيادة السريعة جاءت أيضا نتيجة للجهود المبذولة لضبط ارتفاع قيمة العملات الإقليمية. وقامت المصارف المركزية بعمليات تصحيحية لامتصاص الفائض من السيولة الناتج عن تراكم الاحتياطيات. وشملت التدابير الأخرى زيادة نسب الاحتياطيات في المصارف ورفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن ازدياد القيم الإجمالية للكتلة النقدية على مدى الأشهر الأخيرة يشير إلى استمرار نمو السيولة.

## الشكل ٤

## المالكون الرئيسيون للاحتياطيات من العملات الأجنبية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: ٢٠٠٦-٢٠٠٧



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (قرص مدمج - ذاكرة قراءة فقط) (واشنطن العاصمة ٢٠٠٧). ملاحظة: لا تشمل الاحتياطيات من العملات الأجنبية الذهب. البيانات المتعلقة بسنة ٢٠٠٧ تشير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أو آخر البيانات المتوفرة.

١٨ - غذى تزايد السيولة المخاوف من التضخم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شهدت الصين أعلى تضخم على مدى ١٠ سنوات، وعانت الهند من ارتفاع التضخم لمدة سنتين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ قبل أن تؤدي زيادة القيود بشدة إلى انخفاض الأسعار. وإضافة إلى تضخم أسعار السلع الاستهلاكية، دفعت السيولة أسعار الأصول الأخرى إلى أعلى، وكان بعضها غير واقعي بالنظر إلى التقييمات التي استندت إليها. وتبلغ نسبة أسعار الأسهم إلى عائدها في الصين حاليا ٥٩ مرة ما كانت عليه في سنة ٢٠٠٧، وهي حتى الآن أعلى نسبة من هذا القبيل في آسيا. وفي المراكز الحضرية في الهند، من قبيل بنغالور ومومباي، تضاعفت أسعار البيوت سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. كما شهدت جمهورية كوريا ارتفاعا كبيرا في أسعار العقارات في بعض المناطق الحضرية.

١٩ - يعني ارتفاع قيمة العملات أن الحكومات تكبدت زيادة في التكاليف المالية. وقد استثمرت الاحتياطات من القطع الأجنبي أساسا في سندات حكومة الولايات المتحدة ذات العائد المنخفض. ويتمثل أحد التكاليف الأخرى في فقدان القيمة الرأسمالية لأرصدة الاحتياطات من العملات الأجنبية مع انخفاض قيمة الدولار بشكل مطرد.

### ثالثا - مخاطر الجوانب السلبية على توقعات عام ٢٠٠٨: اجتياز أزمة القروض العقارية

٢٠ - يكمن الخطر الرئيسي على توقعات عام ٢٠٠٨ في ظاهرة الآثار غير المباشرة الناجمة عن انتكاس سوق المساكن في الولايات المتحدة. وحتى الوقت الحاضر، ظلت الاقتصادات الإقليمية محصنة نسبيا أمام تشديد شروط الحصول على الائتمانات في الولايات المتحدة والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فقطاع الشركات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ غنية بالنقدية عامة وليست عالية الاستدانة. وتفيد التقارير أيضا أن المنطقة لم تتعرض كثيرا لمخاطر تتعلق بديون الممتلكات العقارية وغيرها من الديون المنطوية على مخاطر.

٢١ - وسيبرز الأثر الأساسي الناجم عن الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة بسبب أزمة القروض العقارية في شكل تراجع في الصادرات الإقليمية. وما فتئت الولايات المتحدة تخفض أسعار الفائدة بشدة استجابة لتباطؤ النمو، دافعة بدولار الولايات المتحدة الذي تنخفض قيمته بالفعل إلى مزيد من التدهور. وستواجه بعض بلدان المنطقة الضربتين المتلازمتين المتمثلتين في تراجع الطلب وفقدان القدرة التنافسية لصادراتها إلى الولايات المتحدة. وهناك أيضا خطر حدوث تدفقات كبيرة لرأس المال من المنطقة نحو الخارج بسبب التطورات الخارجية والمخاوف بشأن توقعات النمو في المنطقة والمسارات العكسية في أسواق "شراء العملات ذات سعر الفائدة الأعلى بالعملات ذات سعر الفائدة الأدنى".

٢٢ - وأشار التحليل الذي أجرته اللجنة إلى أنه في حالة أسوأ سيناريوهات الركود في الولايات المتحدة واستمرار ضعف الدولار، سيكون الأثر على العديد من بلدان المنطقة شديدا. سيظل اقتصاد الصين مرنا بشكل معقول، بالرغم من أنه سيواجه تباطؤا ملحوظا. وستتعرض الاقتصادات المفتوحة نسبيا التي تصدر المنتجات التكنولوجية المتقدمة جدا والمواد الاستهلاكية عالية الجودة إلى خطر شديد: فعلى سبيل المثال، ستكون جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية هشة على نحو خاص. بيد أن أثر الركود في الولايات المتحدة قد يكون أقل وضوحا على الاقتصادات التي يجردها الطلب المحلي إلى حد كبير، مثل الهند.

٢٣ - ومن الممكن أن يكون لأزمة القروض العقارية أثر إيجابي بتوليدها فرصا جديدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد تكون هناك زيادة في الاهتمام بالأصول في آسيا والمحيط الهادئ بسبب توقعات النمو الحالية الجيدة نسبيا في المنطقة. فالمستثمرون في آسيا والمحيط الهادئ يلعبون دورا أساسيا في دعم البلدان المتقدمة في اجتياز الاضطراب الأخير. فقد كانت صناديق الثروات السيادية والمؤسسات الاستثمارية التابعة للدول في المنطقة من الجهات الفاعلة الأساسية في تعزيز القطاعات المصرفية التي تعاني الضعف في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أن ميل ميزان القوة المالي لصالح المنطقة واضح أيضا من الارتفاع الكبير لاستثمارات قطاع الشركات في آسيا والمحيط الهادئ في الخارج.

### ألف - منطقة آسيا والمحيط الهادئ مستعدة جيدا لاجتياز الاضطراب العالمي

٢٤ - أحرزت بلدان ومناطق آسيا والمحيط الهادئ تقدما كبيرا في إنعاش اقتصاداتها من الأزمة المالية الآسيوية لسنة ١٩٩٧. ونتيجة لذلك، فإن المنطقة مستعدة جيدا لاجتياز الاضطراب المالي والاقتصادي العالمي، على النحو المبين فيما يلي:

- تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة منذ سنة ١٩٩٧، وتجاوز الدخل الفردي كثيرا حاليا مستوياته قبل الأزمة.
- اتجهت البلدان بوضوح نحو استهداف التضخم وليس أسعار الصرف. وسَّعت الصين وماليزيا مجال تعويم سعر الصرف سنة ٢٠٠٥، وارتفعت قيمة العملة بشكل كبير منذ ذلك الوقت. كما شهدت الفلبين وجمهورية كوريا وتايلند ارتفاعات كبيرة في قيمة عملاتها. وتؤدي إزالة الأهداف الواضحة المتعلقة بأسعار الصرف إلى تقليص خطر اختلال العملة وتشجع المستثمرين على حماية عملاتهم من الخطر.
- تراجع عجز الميزانيات الحكومية تدريجيا وتحول، في بعض البلدان، إلى فائض. ومن ثم فإن القلق بشأن انفجار أزمة الدين العام محدود، إذ أن الدين العام في أدنى مستوياته منذ سنة ٢٠٠٠ في أغلب البلدان.
- لم تكن هناك علامات على وجود عجز مفرط في الحسابات الجارية، كما كان في الفترة التي سبقت أزمة سنة ١٩٩٧. وبالفعل، يعد شرق آسيا ما بعد الأزمة مصدرا لرأس المال إلى بقية العالم. وفي سنة ٢٠٠٧، بلغ فائض الحسابات الجارية في الاقتصادات الآسيوية الناشئة ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تعد نسبة الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى الديون قصيرة الأجل عالية في جميع البلدان. وتضاعفت الاحتياطيات من العملات الأجنبية في البلدان النامية الأعضاء في

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ست مرات منذ سنة ١٩٩٧، حيث بلغت ٣,٤ ترليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويمكن لهذه الاحتياطات أن تلتطف أي انقطاع مفاجئ في تدفقات رأس المال الواردة.

- لم تسجل زيادة مفرطة في الائتمانات المحلية الخاصة بصفتها حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض بشكل كبير عن مستويات بداية ٢٠٠٠. وتعد نسب كفاية رساميل المصارف أعلى من المعيار الدولي المتمثل في ٨ في المائة.
- قلصت البلدان اعتمادها على تمويل المصارف. ومن التطورات الإيجابية هناك أسواق السندات بالعملة المحلية الوليدة. وتبرز تلقائيا التغييرات في الخطر الملحوظ عن طريق هذه الأسواق، مما يسبب خطرا أقل على النظام من القروض بالعملة الأجنبية.

### باء - ضرورة بناء دفاعات الآن ضد الآثار الجانبية للقروض العقارية

٢٥ - بسبب الانفتاح المتزايد لأسواق رأس المال، ترتبط اقتصادات المنطقة بشكل وثيق بالتدفقات المالية العالمية. على أنه نظرا لأن مشاعر المستثمرين متقلبة، فلا يمكن التنبؤ بوقت أو طريقة سيطرة اضطراب القطاع المالي على أسواق المنطقة. ومن ثم ليس هناك إلا القليل الذي يمكن للبلدان القيام به لمنع صدمات القطاع المالي الخارجي. ومع ذلك، يمكن للبلدان أن تضمن جعل اقتصاداتها قوية ومرنة بما يكفي لتحمل الصدمات والتكيف معها. وتعد الجهود الرامية إلى التخفيف من الصدمات المالية حاسمة لأنها ترتب أعباء ثقيلة على الفقراء الذين يكونون أقل استعدادا للتعامل مع أي اضطراب في الدخل وهم يعانون أشد المعاناة.

٢٦ - ومن الدفاعات الفعالة ضد آثار الأزمات المالية ثمة تدابير في مجال الاقتصاد الكلي لبناء القدرة على مقاومة الصدمات وتدابير اجتماعية اقتصادية للحد من آثارها على الفقراء. وفي هذا الصدد، يجب أن تكفل البلدان ما يلي:

- (أ) أسس اقتصاد كلي متينة للحفاظ على ثقة المستثمرين وإطالة أمد النمو الاقتصادي. ومن العناصر الأساسية في هذا الصدد التضخم المعتدل والمستقر؛ والسياسات المالية السليمة التي تكفل انخفاض العجز في الميزانية والقدرة على تحمل عبء الدين؛ ونظم أكثر مرونة لسعر الصرف يمكنها استيعاب الصدمات؛

(ب) قطاعات مالية سليمة لبناء الثقة والاستفادة من تدفقات رأس المال الواردة. ويجب على السلطات مواكبة التنوع والتعقيد المتزايد للمنتجات المالية الجديدة المطروحة في الأسواق الإقليمية. وينبغي تعزيز الأسواق المالية بتطوير أسواق السندات المحلية والإقليمية؛

(ج) أسس متينة للاقتصاد الجزئي لكفالة كفاءة النظام الاقتصادي الذي من متطلباته الأساسية وضع حقوق ملكية واضحة يشرف عليها نظام قضائي قوي، مما يتيح للشركات والمؤسسات العمل بفعالية؛

(د) شبكات ضمان اجتماعي لحماية من يواجهون مصاعب أثناء فترات التباطؤ الاقتصادي. وثمة حاجة حاليا إلى إجراءات متجددة وعاجلة بما أنه يصعب إقامة مثل هذه الأنظمة خلال أوقات الأزمات. وينبغي توجيه شبكة ضمان فعالة إلى الفقراء، وعلى أن تكون واسعة بما يكفي من حيث حجمها وتغطيتها لتوفير حماية اجتماعية واسعة القاعدة من أجل الحفاظ على مستوى معيشي ملائم؛

(هـ) تعزيز التعاون الإقليمي لمنع الأزمات وكذا تمكين البلدان من التحرك في حالة حدوثها على السواء. ولا يزال ينبغي القيام بالكثير على نطاق بلدان المنطقة لتوفير نظام فعال للإنذار المبكر من الانقطاعات المحتملة لتدفقات الرساميل.

#### رابعاً - التحدي الطويل المدى الذي تواجهه المنطقة: التصدي لإهمال الزراعة

٢٧ - بالرغم من الأداء الاقتصادي الجيد والجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز التنمية الشاملة للجميع، ثمة عدد من المشاكل الناشئة في المنطقة. فأكثر من ٦٠٠ مليون من فقراء العالم، حوالي ثلثي الجموع العالمي، يعيشون في آسيا. ويعيش هؤلاء السكان إلى حد كبير في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة. وينبغي أن تصبح معالجة الإهمال الجلي لقطاع الزراعة أولوية لكفالة مزيد من التقدم في الحد من الفقر وانعدام المساواة.

٢٨ - وتوفر الزراعة العمل لـ ٦٠ في المائة من السكان النشطين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بيد أن أربعة عقود من إهمال الزراعة أضعفت قدرة القطاع على تقليص حدة الفقر وانعدام المساواة. فما فتى النمو والإنتاجية في القطاع الزراعي يتباطآن، وتخلت "الثورة الخضراء" التي عززت المحاصيل الزراعية في السبعينات عن الملايين. وثمة ضغوط متزايدة على المزارعين، على نحو ما يوضحه تراجع المعونات وارتفاع أسعار المنتجات وزيادة الاحتجاجات على عدم ملكية الأراضي والعدد المفرغ من حالات الانتحار في صفوف من يعيشون تحت وطأة الدين.

## ألف - الزراعة: محرك قوي للحد من الفقر وإقرار المساواة الاجتماعية

٢٩ - ليست زيادة النمو الاقتصادي إلا وجها واحدا من الجهود الرامية إلى الحد من الفقر. كما أن مناطق وقطاعات النمو هامة أيضا. ويمكن التصدي للفقر في الهند عن طريق النمو الاقتصادي الريفي بشكل أيسر منه عن طريق النمو الاقتصادي الحضري. ويجب أن يوضع في الأذهان أن التفاوتات في الظروف الأولية المتصلة بالتنمية القروية وتنمية الموارد البشرية تؤدي إلى نتائج مختلفة، وأن الإنتاجية الزراعية والإنفاق العام على التنمية الريفية محددات هامة في الحد من الفقر.

٣٠ - وإنتاجية العمالة الزراعية أثر هام على الحد من الفقر. وتظهر تقديرات اللجنة أن من شأن زيادة بنسبة ١ في المائة في الإنتاجية الزراعية أن تؤدي إلى تراجع الفقر بنسبة ٠,٣٧ في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالنظر إلى الفجوات الكبيرة في إنتاجية العمالة الزراعية فيما بين بلدان المنطقة، يبدو أن المكاسب المحتملة ستكون هامة. ووفقا لتحليل اللجنة، فإن من شأن رفع مستوى متوسط الإنتاجية الزراعية إلى مستوى تايلند، وهي النقطة المرجعية للتحليل، أن ينتشل ٢١٨ مليون شخص من وهدة الفقر<sup>(١)</sup>. وستكون الهند أكبر من يستفيد من ارتفاع الإنتاجية، إذ أن بها ما يقارب ثلثي مجموع الفقراء في المنطقة وفجوة كبيرة في الإنتاجية الزراعية.

٣١ - ويعد الاستثمار والإلمام بالقراءة والكتابة والإنتاجية الزراعية من انعدام المساواة في الدخل، بل إن الزيادات من الزراعة ذات القيمة المضافة أكثر فعالية في الحد من انعدام المساواة نظرا لأثرها غير المتناسب على الفئات الأقل دخلا. وتشير تقديرات اللجنة إلى أن ارتفاع مستويات الإنتاجية الزراعية إلى مستويات تايلند يمكنه أن يقلص من انعدام المساواة بنسبة ٦ في المائة، على نحو ما يبين معامل جيني.

٣٢ - ويعد البحث والتطوير الزراعيان وتعليم السكان الريفيين وتعزيز الهياكل الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والطرق، محددات أساسية في إنتاجية العمالة التي لها أثر رئيسي على الحد من الفقر. وثمة دلائل قوية أيضا على أن للإنتاجية الزراعية أثرا هاما على تنمية رأس المال البشري.

(١) اتخذت إنتاجية العمالة الزراعية السائدة في تايلند نقطة مرجعية لعدة أسباب: فهو واحد من البلدان القليلة في المنطقة التي حققت أغلب الأهداف الإنمائية للألفية، وساهمت الزراعة بشكل كبير في تحقيق تلك الأهداف. إضافة إلى ذلك، فمستويات الإنتاجية السائدة في البلدان ذات الأداء الأفضل (من قبيل جمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا) إما عالية نسبية أو غير تمثيلية.

## باء - تحرير التجارة الزراعية وأثره على المزارعين الفقراء

٣٣ - ما فتئ تحرير التجارة في المنتجات الزراعية وأثره على الاقتصادات النامية يشكل قضية خلافية تاريخيا في المفاوضات التجارية الدولية، بما في ذلك جولة الدوحة الإنمائية. ولذلك ما فتئت البلدان النامية حتى الآن تتعامل بحذر بشأن وضع إصلاحات التجارة الزراعية المتعددة الأطراف نظرا للضرر المحتمل الذي قد تسببه للاقتصادات من خلال تآكل الأفضليات وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية على الاقتصادات الصغيرة المستوردة للأغذية، وكذا الآثار غير المواتية المحتملة على الأمن الغذائي والفقير.

٣٤ - ويكشف تحليل اللجنة لأثر تحرير التجارة الزراعية بموجب إصلاحات الدوحة تراجعاً للفقير في بعض البلدان وزيادة له في أخرى. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يمكن على المدى القصير انتشال ٥ ملايين شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من الفقر بموجب إصلاحات الدوحة للتجارة الزراعية، مع إمكانية ارتفاع العدد إلى ٧ ملايين على المدى الطويل. وفي الصين، يبدو أن المكاسب المحتملة هي الأكبر، حيث سيتمكن تقليص عدد الفقراء بمقدار ١٠ ملايين نسمة في المناطق الريفية بشكل رئيسي عن طريق زيادة الأجور الحقيقية للعمال غير المدربين. وفي تايلند وفيت نام، سيجري الحد من انتشار الفقر أيضا، وكذلك في إندونيسيا والفلبين. بيد أن الفقر سيزيد في الاتحاد الروسي وبنغلاديش وسري لانكا والهند على المديين القصير والطويل. ستكون الهند الأشد معاناة، بزيادة ٧,٢ ملايين فقير آخر بسبب الأثر السلبي على الأجور الحقيقية للعمال غير المدربين.

٣٥ - وإذا تجاوزت هذه البلدان إصلاحات الدوحة وقامت بتحرير زراعي شامل وألغت جميع التعريفات الجمركية والمعونات للصادرات والدعم المحلي للمنتجات الزراعية والغذائية، يمكن انتشال ٤٨ مليون شخص من وهدة الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المدى القصير، وربما ٥١ مليوناً على المدى الطويل. وسيسجل في جميع البلدان، باستثناء سري لانكا، تراجع في مستوى الفقر. ففي الريف الصيني، يمكن لما يقارب ٢٥ مليون شخص أن ينهضوا من تحت وطأة الفقر، وفي الهند ١٢ مليوناً.

٣٦ - وتخلص العديد من الدراسات الأخرى إلى أن إصلاح التجارة الزراعية قد يكون له أثر إيجابي على الاقتصادات النامية. ففي الصين، تتراجع نسبة الدخل الحضري إلى الريفي في ظل سيناريوهات تحرير التجارة العالمية، وإن لم يكن بشكل كبير. وتشير النتائج أيضا إلى أن أكبر الزيادات في الرفاه ستراكم للأسر المعيشية الريفية. ففي إندونيسيا، سيكون الأثر على انعدام المساواة طفيفا، لكن المداخل المتزايدة سترفع عدد قليلا من الأشخاص من تحت وطأة الفقر.

## جيم - قطاع زراعي تتوفر له المقدمات الأساسية اجتماعيا واقتصاديا: نهج ذو شقين

٣٧ - ونظرا لأن أغلب الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل كبير على الزراعة في معاشهم، ينبغي جعل تنشيط الزراعة أولوية للسياسات الإقليمية. وسيظل بعض الفقراء في القطاع الزراعي وسيواصلون الاعتماد في معيشتهم على الزراعة أساسا. بيد أن آخرين سينتقلون من ذلك القطاع إلى الصناعة أو الخدمات، وهو ما يتيح فرص عمل أفضل وفرصة للإفلات من قبضة الفقر. وينبغي وضع سياسات لتيسير هذا التحول. فلن تنتشل الزراعة لوحدها ٦٤١ مليون فقير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الفقر. وتكتسي تنمية القطاع غير الزراعي أهمية مماثلة. فتقترح الدراسة الاستقصائية استراتيجية من شقين لكفالة جعل الزراعة قائمة على مقومات أساسية اقتصادية واجتماعية على حد سواء، بحيث تستعيد دورها الحيوي كمحرك للحد من الفقر وانعدام المساواة.

٣٨ - أولا، تحتاج الزراعة إلى تنشيط. وهذا يتطلب توجها سوقيا يركز على الجودة والمعايير. وينبغي الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين الإنتاجية الزراعية. وإضافة إلى ذلك، يجب الاستثمار في الصحة والتعليم والابتكار التكنولوجي في هذا القطاع. وتجب إعادة النظر في سياسات الأراضي التي تربط فقراء الأرياف بالمدن والأسواق، ويجب إتاحة الأدوات الائتمانية وتأمين المحاصيل لمن يعيشون في مجتمعات محلية زراعية.

٣٩ - ثانيا، ينبغي أن يكون تيسير انتقال الأشخاص من القطاع الزراعي مكملا للتنمية الزراعية، بما في ذلك تمكين الفقراء، ولا سيما النساء، وتحسين المهارات لاستغلال فرص سوق العمل والنهوض بالأنشطة الريفية غير الزراعية ومراكز النمو الإقليمية. وينبغي أن تدعم السياسة العامة كلا المسارين، لتهيئ بذلك الفرص نفسها أمام الفقراء والأغنياء.